فقه الدولة عند السيد السيستاني " نظرية ارادة الأمة انموذجا "

م.د. محمد فرحان عبيد النائلي
جامعة الكوفة / كلية الفقه

المقدمة:

ان موضوع التداخل ما بين الدين والسياسة قديم قدم البشرية نفسها، وان بدايات هذا الموضوع قد نشأت مع نشوء أولى المجتمعات اذ حاول القادة الأوائل الخلط ما بين ما هو ديني وسياسي او حاولوا استثمار الدين في تعزيز السياسة، ومع ازدياد تعقيدات المجتمع تعقدت هذه العلاقة وأصبحت موضع دراسة وجدل كبيرين وتحولت الى ظاهرة عامة تسود اغلب المجتمعات البشرية ان لم نقل كلها.

ولعل الامر اكثر تعقيدا حينما نتكلم عن الدين الإسلامي والتداخلات السياسية التي نتجت عنه او ما حاول البعض ان يخلقه من مزج ما بين الاثنين قد يكون في كثير من الأحيان قائم على أسس غير دقيقة او غير صحيحة، على الرغم من ان الإسلام كدين ذو صفة إنسانية عامة انما يشمل الجانب السياسي وما يخص المجتمعات فيه وقد عمل الفقهاء الإسلاميون على توضيح هذه العلاقة وإرساء هذه الأسس الصحيحة لها، وفي وقتنا الحالي يبرز السيد السيستاني كأحد اهم الأسماء التي عملت على (فك الاشتباك) ما بين الجانبين الديني والسياسي ومحاولة إقامة رؤية صحيحة تعالج العلاقة البينية ما بين الاثنين، لاسيما وان الوضع العراقي قد اصبح فيه المشهد الديني – السياسي مرتبكاً الى درجة كبيرة مما اوجب عليه ان يكون في مقدمة من يتصدى لان يوضح تلك العلاقة وان يعالجها وفق متبنياته الفقهية التي ترجع بأصولها الى منابع الفكر الإسلامي لمدرسة اهل البيت (عليهم السلام) مع الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة المحاذير التي يفرضها الواقع المتمثلة بدعاوى التطرف والراديكالية والرجعية، وعليه فان هذا البحث يحاول ان يستعرض المباني الفقهية التي اعتمدها السيد السيستاني في مواقفه واراءه في بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي ساهمت بشكل كبير ومحوري في تشكيل طبيعة وشكل النظام السياسي العراقي الجديد .

ولذلك يعمد هذا البحث الى وضع الإطار الفعلي الذي انطلق منه السيد السيستاني واعتمده في اراءه تلك، وهو ما يمثل أهمية كبرى تتيح للباحثين التعرف على تلك المباني والتي تعد المرتكزات الأساسية لبناء الدولة لدى رجال الدين والعلماء في مدرسة اهل البيت وهي بذلك مباني ومرتكزات عامة يمكن ان تنطبق عليهم لبناء الدولة بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان مع مراعاة الظروف والأجواء المحيطة بكل حالة من الحالات.

وقد أعتمد الباحث في تقسيم الدراسة الى مباحثٍ ثلاث مشفوعة بمقدمة وخاتمة ونتائج للبحث

اما المبحث الاول فقد تناول السيرة الذاتية والعلمية للسيد السيستاني ومفهوم مباني فقه الدولة ، حيث انتظم في مطلبين ،الاول تناول السيرة الذاتية والعلمية للسيد السيستاني اما الثاني تناول مفهوم مباني فقه الدولة في الُلغة والإصطلاح.

والمبحث الثاني تناول مباني فقه الدولة عند السيد السيستاني، حيث انتظم في مطلبين الاول تناول مباني نظرية ارادة الأمة عند السيد السيستاني اما الثاني تناول الانتخابات وبناء مؤسسات الدولة عند السيد السيستاني.

والمبحث الثالث تناول قانون الاستفتاء على الدستور وفتوى الوجوب الكفائي عند السيد السيستاني حيث انتظم في مطلبين، الاول تناول قانون الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الجديد عند السيد السيستاني اما الثاني تناول فتوى الوجوب الكفائي❖(الحشد الشعبي) عند السيد السيستاني .

ثم انتهى البحث الى مجموعة من النتائج تعبر عن الاسس النظرية والمباني الكلية والتفصيلية في اعطاء تصور واضح لفقه الدولة عند السيد السيستاني وفق نظرية ارادة الأمة.

المبحث الاول: السيرة الذاتية والعلمية للسيد السيستاني ومفهوم مباني فقه الدولة.

المطلب الاول: السيرة الذاتية والعلمية للسيد السيستاني[1]

لقد أثمر منبر السيد الخوئي خلال أكثر من نصف قرن ثماراً عظيمة جليلة هي الأزكى والأفضل عطاءاً على صعيد الفكر الإسلامي وفي مختلف العلوم والقضايا والمواقف

الإسلامية المهمّة ، حيث تخرّج من بين يديه مئات العلماء والفضلاء العظام الذين اخذوا على عاتقهم مواصلة مسيرته الفكرية ودربه الحافل بالبذل والعطاء والتضحية لخدمة الإسلام والعلم والمجتمع، ومعظمهم اليوم أساتذة الحوزات العلمية وبالخصوص في النجف الأشرف وابرزهم هو السيد علي الحسيني السيستاني فهو من تلامذة السيد الخوئي نبوغاً وعلماً وفضلاً وأهليّةً وحديثنا في هذه السطور حول شخصية هذا العلم الكبير موجز في عدّة نقاط :

اولا / ولادته ونشاته: ولد سماحته في (٩/ ربيع١/ ١٣٤٩هـ) في المشهد الرضوي الشريف في أسرة علمية معروفة فوالده هو العالم المقدّس (السيد محمد باقر) ووالدته هي العلوية الجليلة كريمة العلامة (المرحوم السيد رضا المهرباني السرابي)، وقد نشأ في المشهد الرضوي نشأة عالية فتدرج في الأوليات والمقدمات، وحضر بحوث الخارج لآية الله الميرزا مهدي الآشتياني وآية الله المرحوم الميرزا هاشم القزويني.

وفي أواخر عام ١٣٦٨ هـ انتقل الى الحوزة العلمية الدينية في قم المقدسة فحضر بحوث السيد حسين الطباطبائي البروجردي في الفقه والاصول، وتلقى عنه الكثير من خبرته الفقهية ونظرياته في علم الرجال والحديث، كما حضر درس الفقيه السيد محمد الحجّة الكوهكمري.

ثانيا / اجازاته: اجيز بالاجتهاد من قبل اساتذته من المراجع العظام كل من.

١-السيد الخوئي ٢-الشيخ حسين الحلي ٣-الشيخ آغا بزرگ الطهراني.

ثالثا / عطاؤه الفكري ومؤلفاته: اشتغل من أوائل عام (١٣٨١هـ) بإلقاء البحث الخارج في الفقه والأصول وخرّج بحثه عدّة من الفضلاء البارزين وبعضهم من أساتذة البحث الخارج: كالعلاّمة الشيخ مهدي مرواريد، والعلاّمة السيد مرتضى المهري والعلاّمة المرحوم السيد حبيب حسينيان والعلاّمة السيد أحمد المددي والعلاّمة الشيخ مصطفى الهرندي والعلاّمة السيد هاشم الهاشمي وغيرهم من أفاضل أساتذة الحوزات العلمية، وكان مهتمّاً بتأليف كتب مهمّة وجملة من الرسائل بالإضافة إلى ما كتبه من تقريرات بحوث اساتذته فقه وأصولاً.

رابعا/ منهجه في البحث والتدريس: هو منهج متميز على مناهج كثير من أساتذة الحوزة والبحث الخارج فعلى صعيد الأصول يتجلّى منهجه بعدّة خصائص:

أ-التحدث عن تأريخ البحث ومعرفة جذوره التي ربما تكون فلسفية أو عقائدية وسياسية كبحث التعادل والتراجح الذي أوضح فيه أن قضية اختلاف الأحاديث فرضتها الصراعات الفكرية العقائدية آنذاك والظروف السياسية التي احاطت بالأئمة(ع)

ب-الربط بين الفكر الحوزوي والثقافات المعاصرة ففي بحثه حول المعنى الحرفي في بيان الفارق بينه وبين المعنى الاسمي وهل هو فارق ذاتي ام لحاظي؟ بناه على نظرية التكثر الادراكي في فعالية الذهن البشري وخلاقيته. وعندما دخل في بحث المشتق، تحدّث عن الزمان بنظرة فلسفية جديدة وهي (الزمكان) بلحاظ تعاقب النور والظلام.

ج-الاهتمام بالأصول المرتبطة بالفقه: الملاحظ في دروسه هو الاغراق وبذل الجهد الشاق في الخروج بمبنى علمي رصين في البحوث الأصولية المرتبطة بعملية الاستنباط كمباحث الاصول العملية والتعادل والتراجح والعام والخاص.

د-الابداع والتجديد: انه يختلف في المنهج فيحاول الابداع والتجديد بصياغة المطلب بصياغة جديدة تتناسب مع الحاجة للبحث.

هـ -المقارنة بين المدارس المختلفة: انه يقارن بحثه بين فكر مدرسة مشهد وفكر مدرسة قم وفكر مدرسة النجف الأشرف فهو يطرح آراء العلماء للمدارس الثلاثة وآراء المحققين الثلاثة (الشيخ النائيني والشيخ العراقي والشيخ الاصفهاني) والسيد الخوئي والشيخ حسين الحلّي كمثال لمدرسة النجف الأشرف.

وأمّا منهجه الفقهي فله فيه منهج خاص يتميز في تدريس الفقه وطرحه، ولهذا المنهج عدّة ملامح:

١-المقارنة بين فقه الشيعة وفقه غيرهم من المذاهب الاسلامية الأخرى.

٢-الاستفادة من علم القانون الحديث في بعض المواضع الفقهية كمراجعته للقانون العراقي والمصري والفرنسي عند بحثه في كتاب البيع والخيارات.

٣-التجديد في الأطروحة: إنّه يحاول الإهتمام في بعض القواعد الفقهية بتغيير الصياغة، مثلاً بالنسبة لقاعدة الإلزام ويطرحها على أساس الاحترام ويسميّها بقاعدة الاحترام أي احترام آراء الآخرين وقوانينهم

٤-توفير الخبرة بمواد الاستنباط: إنّه يركّز دائماً على انّ الفقيه لا يكون فقيهاً بالمعنى الأتم حتى يتوفر لديه خبرة وافية بكلام العرب وخطبهم واشعارهم ومجازاتهم وأن يكون على اطلاع تام بكتب اللغة وأحوال مؤلفيها ومناهج الكتابة فيها، ويرى ان ابن الغضائري هو المعتمد اكثر من النجاشي والشيخ وامثالهما ويرى الاعتماد على منهج الطبقات في تعيين الراوي وتوثيقه ومعرفة كون الحديث مسنداً أو مرسلاً على ما قرّره السيد البروجردي.

خامسا / معالم شخصيته: إنّ من يعاشره ويتصل به يرى فيه شخصية فذّة تتمتع بالخصائص الروحية والمثالية التي حثّ عليها أهل البيت (ع) والتي تجعل منه ومن امثاله من العلماء المخلصين مظهراً جليّاً لكلمة (العالم) واذكر بعض المعالم الفاضلة التي يتصف بها:

أ-الانصاف واحترام الرأي: فان السيد السيستاني انطلاقاً من عشق العلم والمعرفة ورغبة في الوصول إلى الحقيقة وتقديساً لحرية الرأي والكلمة البناءة تجده كثير القراءة والتتبع للكتب والبحوث ومعرفة الآراء حتى آراء بعض العلماء من غير اساتذته الحوزة العلمية.

ب-الأدب في الحوار: ان بحثه بعيد كل البعد عن الجدل واساليب الإسكات والتوهين فهو في النقاش مع أساتذته وآراء الآخرين يستخدم الكلمات المؤدبة التي تحفظ مقام العلماء وعظمتهم حتى ولو كان الرأي المطروح واضح الضعف والاندفاع، وفي اجابته لاستفهامات الطالب يتحدث بانفتاح وبروح الارشاد والتوجيه.

ج ـ الإنتاج الفكري: إنّه ليس فقيهاً فقط بل هو رجل مثقّف مطّلع على الثقافات المعاصرة ومتفتح على الأفكار الحضارية المختلفة ويمتلك الرؤية الثاقبة في المسيرة العالمية في المجال الاقتصادي والسياسي وعنده نظرات إدارية جيدة وأفكاراً إجتماعية مواكبة للتطور

الملحوظ واستيعاب للأوضاع المعاصرة بحيث تكون الفتوى في نظره طريقاً صالحاً للخير في المجتمع المسلم.

سادسا / مسيرته الجهادية: كان النظام البعثي يسعى بكل وسيلة للقضاء على الحوزة العلمية في النجف الأشرف منذ السنين الأولى من تسلمه السلطة في العراق، وتمّ تسفير مجاميع من تلامذته وطلاّب مجلس درسه في فترات متقاربة. وفي عام(١٤١١هـ) عندما قضى النظام على الانتفاضة الشعبانية اعتقل ومعه مجموعة من العلماء كالشهيد الشيخ مرتضى البروجردي والشهيد الميرزا علي الغروي وقد تعرّضوا للضرب والاستجواب القاسي في فندق السلام وفي معسكر الرزازة وفي معتقل الرضوانية إلى أن فرّج الله عنهم. وفي عام (١٤١٣هـ) عندما توفي السيد الخوئي وتصدّى للمرجعية وحاولت سلطات النظام السابق تغيير مسار المرجعية الدينية في النجف الأشرف وبذلت ما في وسعها في الحطّ من موقعه ومكانته المتميزة بين المراجع وسعت إلى تفرق المؤمنين عنه بأساليب متعدّدة. وهكذا بقي رهين داره منذ أواخر عام ١٤١٨ هـ حتى أنّه لم يتشرف بزيارة جدّه الإمام أمير المؤمنين (ع) طوال هذه الفترة. وقد تعرّض لضغوط كثيرة من اجهزة النظام وأزلامه ولكنه قاوم جميع الضغوطات إلى أن منّ الله على العراقيين بزوال النظام.

سابعا / مرجعيته: في السنوات الاخيرة من حياة السيد الخوئي كان هاجس كثير من الفضلاء في النجف الأشرف وخارجها البحث عمن يصلح ان يخلف السيد الخوئي في مرجعيته للطائفة الإمامية ليحافظ على كيان الحوزة العلمية واستقلالية المرجعية الدينية ويتحلى بما يلزم توفره في شخص المرجع من مؤهلات علمية وورع وتقوى وحكمة وتدبير. وقد توجّه أنظار الكثير من الفضلاء إليه وقد اختاره السيد الخوئي للصلاة في محرابه في جامع الخضراء. وعندما توفى السيد الخوئي في (٨/ صفر / ١٤١٣ هـ) ارجع اليه في التقليد جمع من العلماء الأعلام مثل السيد علي البهشتي والشيخ مرتضى البروجردي فقلّده كثير من المؤمنين في العراق وايران وبلاد الخليج وباكستان والهند، وبعد وفاة السيد السبزواري في (٢٧/ صفر /١٤١٤ هـ) رجع اليه معظم مقلديه في

العراق وقسم في خارجه ، وعندما توفي السيد محمد رضا الكلبايكاني في (٢٤ / جمادي ٢ / ١٤١٤ هـ) عمّ تقليده وبشكل سريع مختلف الأقطار الإسلامية ورجع إليه معظم المؤمنين في العراق والاحساء والقطيف وايران ولبنان ودول الخليج وباكستان والهند والمغتربين في اوربا والامريكيتين واستراليا وغيرهم، أدام ظلّه السامي ونفع بوجوده الإسلام والمسلمين .

المطلب الثاني: مفهوم مباني فقه الدولة في الُلغة والإصطلاح.

المقصد الاول: تعريف مباني فقه الدولة في الُلغة.

عرفّوا اهل اللُغة المباني بأنها: جمع مبنىٰ وهو مصدر من البناء، والمبني، ويجمع أيضاً علىٰ أبنية وأصل البناء من الحجر والطين والنبات والصوف والشعر[٢]. وأبنِّيتهُ: أعطيته بناء أو ما يبني به دارا[٣].

اما الأصول فقد عرَّفها أهلُ الُلغة بأنها: هي جمع أصل، وهو أسفل الشيء وأساسه ثم أُطلِقَ بعد ذلك على كلُ ما يستند ذلك الشيء إليه حِساّ أو معنى،)[٤].

وعلى هذا يمكن ان يكون تعريف المباني الأصولية في اللُغة: بأنهّ اسفل البناء وأساسه الذي يقوم عليه والمنشأ الذي يعتمد عليه والأصل الذي يستند اليه العلم بالشيء والفهم له والفطنة اليه.

اما الفقه الدولة في اللُغة فلابدَّ من تعريف لكل منهم ايّ (الفقه) و(الدولة). حيث عرَّفَ أَهلُ اللُغة الفقه بأنه الفقه العلم بالشيء والفهم له، وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم". فالفقه يعني الفهم والعلم[٥]

او (بأنّه مُطلق فهم الشيء ثم خص به علم الشريعة والعالم به فقيه وأختارهُ علماء اللُغة)[٦]

وتشترك هذه التعريفات اللغوية للفقه: بأنّها وضَعت للفهم والعلم وبعضها خُصَّ بالبصيرة في الدين، وبالإستعمال في الفهم الخاص للحكم الشرعي شاع وأنتشَر حتى عُرِفَ بذلك.

حيث عرَّفَ أَهلُ اللُغة الدولة بأنها تنظيم سياسي للمجتمع أو هيئة سياسية أو تحديداً مؤسسات الحكومة، وهي شكل من أشكال المؤسسات الإنسانية التي تتميز عن الفئات والمؤسسات الأخرى من خلال الغرض الخاص بها وهو تأسيس الأمن والنظام.

المقصد الثاني: تعريف مباني فقه الدولة في الإصطلاح.

المبنى وهو متجذّر من التعريف اللغوي، من حيث ما يستفيده الفقيه من الدليل ويشّيد عليه أدلّة بنائه لذا لا نجد تعريفاً في كُتب الفقهاء يُحدّد بدقّة تلك الاستفادة، وأقرب ما يمكن أنّ يُقال في بيانه: هو الدليل الذي يلتزم به الفقيه على ما يبتنيه لنفسه من أُسس أُصولية وفقهية ورجالية وعلاجية عند تعارض الأدلّة في إصدار فتواه (١٠).

والمباني في الإصطلاح: هي الواقعيات المأخوذة من الإصول أي التي عرضها الأصوليون وعرّفوَها لنا. وبالتأكيد فإنّ لكل من الأصوليين مباني أصولية خاصة يتبناها ويعمل بها. أمّا الإصول فقد عرّفوَها في الاصطلاح بتعاريف كثيرة، مُختلفة من حيث الإجمال والتفصيل:(هو العِلمُ بالقواعد التي هي مجموع طُرق الفقه علىٰ سبيل الإجمال، وكيفية الاستدلال بها، وتشمل الطُرق والأدلة والإمارات)(١١) او (العِلم بالعناصر المُشتركة في الإستدلال الفقهي خاصة، والتي يستعملها الفقيه أدلةً علىٰ الجعل الشرعي)(١٢). وعليه يمكن تعريف المبنىٰ الاصولي: هو الأساس الذي يعتمدهُ الفقيه إستناداً إلىٰ الدليل ثم يبني عليه آراءه ونظرياته في المسائل الفرعية، أو يعتمدهُ في مسائله الأصولية.

عرَّف أهلُ الإصطلاح الفقه بأنه: العِلم بالأحكام الشرعيّة العمليّة عن أدلّتها التفصيليّة لتحصيل السعادة الأخرويّة". (١٣)وتشترك التعريفات الإصطلاحية للفقه: بأنِّه العلم الذي نَعرِفُ من خلالهِ الحُكم الشرعي في كلِّ واقعة ويحدّد الموقفَ العمليّ للمكلّف.

وعليه يمكن أن نعرف فقه الدولة: هو فن إدارة الدولة حسب نظام الشرعي الذي تتبناه بالسياسة الشرعية، فمعرفة الأحكام والنصوص شيء وتطبيقها على الواقع بالشكل الصحيح شيء آخر.

المبحث الثاني: مبانى فقه الدولة عند السيد السيستاني

لم يطرح السيد السيستاني مشروعه السياسي بصورة مفصلة ومستقلة، ولكن يمكن قراءته من خلال ثنايا بحوثه الفقهية وفتاواه التي تعالج الوضع السياسي وخاصة الوضع العراقي ومن خلالها يمكن أثبات نظريته (ارادة الأمة)، ومن خلال وضع العراق وسقوط النظام الديكتاتوري عام ٢٠٠٣م اوجب عليه الواقع العراقي التدخل في الشأن السياسي وهذا يكشف على انه يقول بالولاية ولكن ليست الولاية المطلقة.

ولذلك سوف نبحث في هذا المطلب مواقف السيد السيستاني من الانتخابات وبناء مؤسسات الدولة والاحداث الامنية وقانون الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الجديد وفتوى الوجوب الكفائي وغيرها من المواقف التي تجسد المباني المعتمدة عند السيد السيستاني وفق نظرية ارادة الأمة:

المطلب الاول: مباني نظرية ارادة الأمة عند السيد السيستاني.

يمكن قراءة نظرية (ارادة الأمة) وتتضح معالمها من خلال مبنين يعدان الاسس الركيزة لنظريته:

الاول- الأخذ بنظام الديمقراطية (الشورى): الشورى في النظام الديمقراطي تعني وجوب الأخذ بمبدأ الاكثرية، وهي موافقة للشورى الاسلامية من جهة وجوب العمل بها لا من جهة وجوب الأخذ بمبدأ الاكثرية وقد جعل السيد السيستاني كلا الوجوبين امكانية العمل بها معتمداً ومراهناً على ارادة الامة (والتي هي اصل نظريته) والمتمثلة بالشعب العراقي ذو الغالبية ـ الاكثرية ـ المسلمة فمن الموكد انهم سيختارون من خلال مجالسهم الشورائية نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الاسلامية مع حماية الأقليات لهذا جعل الشورى احد الاسس التي يجب ان يقوم عليها عراق المستقبل(مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة في جنب مبدأ العدالة والمساواة بين ابناء البلاد في الحقوق والواجبات، وحيث ان اغلبية الشعب العراقي من المسلمين فمن المؤكد انهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الاسلامية مع حماية الأقليات)[١٨]. والاختيار نوع من انواع التعبير عن الارادة.

الثاني- الاخذ بنظام الديمقراطية (الانتخابات): استطاع ان يؤطر الديمقراطية ـحكومة الشعب ـ القادمة من الغرب باطار شرعي وبديل عن النتيجة، وهذا البديل قائم على الحرية والعدالة والمساواة وبدلاً من ان يقف بوجه الديمقراطية او يرفضها ،وقف الى جانبها ليحمّل قوى الغرب وعلى رأسها الادارة الامريكية مسؤولية تطبيق الديمقراطية في العراق (١٩) حيث جعلت فتاواه الانتخاب كحق من حقوق الشعب لان لهم الولاية على انفسهم في اختيار شكل الحكومة ومن يمثلهم، لذا أفتى سماحته عدة فتاوى تؤكد على ذلك الحق منها فتواه في(٢٩/ حزيران / ٢٠٠٣م) بوجوب الانتخابات للمجلس التشريعي لكي يُكتب الدستور وانه لا بديل عن اجراء انتخابات عامة لكتابة الدستور وأختيار اعضاء المؤتمر الدستوري (٢٠) .

وان الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه، واكد مكتبه مراراً على ضرورة ان تكون الحكومة العراقية ذات سيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها ابناء الشعب العراقي بصورة عامة (٢١). وقد أوجب مكتبه على التحقق من ادراج اسماء الناخبين المؤهلين بصورة صحيحة للتصويت من الذكور والاناث في سجل الناخبين (٢٢) وكل هذا وغيره في سبيل ان يشارك الشعب مشاركة واسعة ليضمنوا حضوراً كبيراً وقوياً للذين يؤتمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب.

٢-المتصدي للولاية: التصدي المراد به الاساس الذي يمنح ذلك الشخص ان يؤسس شكل نظام الحكم او من يرأسه حيث جعل اساس ذلك التصدي هو (ارادة الامة) في اختيار الاشخاص سواء على مستوى الديني او السياسي او المؤسسات او الدولة فبالإرادة تتحقق مطالب الشعب العراقي وليس المتصدي للزعامة الدينية يقرر ذلك (٢٣).

ودليل الارادة على انه حاكم لا يخلو من ادلة عقلية او ثانوية توجب المصلحة العامة وادلة حفظ النظام التعامل معها بإيجابية التعامل معها، وان هذه النظرية المذكورة منحت كل صلاحيات الحاكم وكتابة الدستور والحقوق والحريات وغيرها إلى ارادة الشعب في تشكيل المجلس النيابي وعن طريق الانتخاب في تقرير المصير.

المطلب الثاني: الانتخابات وبناء مؤسسات الدولة عند السيد السيستاني.

تمثلت مواقف السيد السيستاني في الفكر السياسي في رؤية اجتهادية مواكبة للحياة ومتطلبات الاجتماع السياسي الاسلامي الشديد التعقيد والتنوع، وتخلص فكرته الى(ابتكار مفهوم سياسي يحاكي الديمقراطية وينسج على نموذجها في الحكم، فيستوعب ما يتصل بالإرادة الشعبية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة، وما ينطوي عليه النظام الديمقراطي من حقوق وحريات، ويسمي ذلك بولاية الامة على نفسها ويحصر مصدر مشروعية السلطة بالمجتمع فالمشروعية شعبية لا يخلعها أحد على السلطة الا ارادة الناخبين، ومصدر الشرعية للسلطة شرعية القوانين في دائرة التنظيم هو الأمة، التي تمارس السلطة والتشريع خارج الحقل الذي تحكمه احكام الشريعة ، فحينما نقرأ البيانات والفتاوى والنصوص الصادرة عن السيد السيستاني في الامور السياسية نراه يؤكد ولاية الامة، دعت المرجعية بعد عام ٢٠٠٣ م الى اقامة دولة مدنية وليست دينية في العراق، دولة المؤسسات التي تقوم على اساس الدستور والقانون والفصل بين السلطات مع احترا م الثوابت الدينية للإسلام بوصفه دين الاغلبية، وعبر آلية الانتخاب الحر المباشر من لدن المواطنين، وهو ما نحاول بحثه من خلال مواقفه السياسية .

اولا- السيد السيستاني وموقفه من بناء دولة المؤسسات .

ان الممارسة الفعلية للمرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م دلت بصورة لا تقبل الجدال على رؤية السيد السيستاني بولاية الامة على نفسها، فمرجعيته تقول بالولاية ولكن ليست الولاية المطلقة انما الولاية العامة [٢٤]

ومنهجيته تكشف عن أن رجال الدين يمكن أن يبتعدوا عن السياسة في الوقت الذي يتأكدون فيه بأن المبادئ الاسلامية تحترم في الحياة العامة، لكن في أثناء فترات الانحطاط والإفساد السياسي ووقوع ظلم خطير او احتلال أجنبي، فإنهم يكونون أكثر فاعلية في السياسة عن طريق تقديم النصح والارشاد والدعوة الى اقامة القانون في الحياة العامة ، ففي جواب له على سؤال عن شكل الحكومة ما بعد صدام يقول:(شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي، والية ذلك ان تجري انتخابات عامة لكي يختار كل

عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه والمرجعية لا تمارس دورا في السلطة والحكم) [٢٥].

وبعد (٢٠٠٣/٤/٩م) وجد السيد السيستاني نفسه في موقع مسؤولية عظمى تملي عليه واجبات كبيرة أهمها الاشتراك في رسم السياسة العامة للبلد، والتف الساسة وجمهور الشيعة حول المرجعية الدينية وبرزت المرجعية الدينية ومنذ الايام الاولى للاحتلال قوة ذات تأثير كبير تسمح لها بالتحكم بالرأي العام الشيعي في داخل العراق على وجه الخصوص وهذا ما أدركه جميع المهتمين بالشأن السياسي ومنهم قوات الاحتلال.

وفي (٢٠٠٣/٥/١٢م) وصل بول بريمر الى العرق بديلا عن جي غارنر وحاكما مدنيا للعراق لإصلاح وضع قوات الاحتلال الذي كان ينذر بالسوء وارتكب هو الآخر الخطأ نفسه بحسب الامريكيين حيث كان هو وفريقه المقرب منه ابطأ مما ينبغي في إدراك اهمية السيد السيستاني والتواصل معه ومع القوى الاجتماعية والسياسية بغية التوصل الى طريق انتقالي مقبول بصورة عامة وكانت سلطات الاحتلال تدرك ذلك جيدا وتدرك أي مواجهة معه قد تفضي الى مواجهة سياسية ليست في صالحها مع قوى شيعية، وربما الى مواجهة مسلحة وقد سعى بريمر جاهدا للاتصال بمكتب السيد السيستاني لكنه لم يحصل على أية استجابة، فاعتمد في التعرف على آراء المرجعية على ما نقله له بعض السياسيين العراقيين وهذا ما أوقعه في الخطأ والاشتباه وكان في عداد زواره خلال تلك الفترة اعضاء في مجلس الحكم ومجلس الاعمار وسائر المسؤولين في الحكومة العراقية، وكان يعلق على ما يسمعه في كل القضايا التي لها مساس بالمصالح العليا للشعب العراقي لقضية الدستور والانتخابات وقانون ادارة الدولة وتشكيل الحكومة المؤقتة وغيرها واحيانا كان يتم الاتصال هاتفيا من مكتبه ببعض المسؤولين العراقيين لتحذير سلطة الاحتلال من الاقدام على خطوة او استنكار امر ما وأدانته.)[٢٦] (وكان مشروع سلطة الائتلاف المؤقتة الابتدائية تشكيل مجلس مختار من(١٣١- ١٥٠) عراقيا يكتبون مسودة للدستور خلال ثلاثة أشهر وطالما كانت تفاصيل اختيار المشاركين وتوفير مشورة

الجمهور ستبقى بيد سلطة الائتلاف فإنها ستضمن لنفسها دورا حيويا في تحديد ما سيخرج عن هذا المجلس.)[٢٧]

وكان تخوف المرجعية منذ الايام الاولى للاحتلال من أن يكتب للعراق دستور لا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ولا يعبر عن هويته وثقافته التي من ركائزها الدين الاسلامي والقيم الاجتماعية النبيلة وكانت المرجعية تخشى أن تعمد سلطات الاحتلال الى كتابة دستور يرعي رؤاها ومصالحها، ولذلك قررت المرجعية أن تدعو الى إجراء انتخابات عامة لاختيار ممثلي الشعب العراقي في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور لتطمئن بذلك الى انه لن يتكرر في العراق ما حصل لبعض الدول المحتلة الاخرى التي كتب المحتلون دساتيرها.

وكان أول ظهور سياسي للسيد في (٢٠٠٣/٦/٢٦ م) عندما طالب بانتخابات عامة فورية أوكد أن على كل عراقي رجلا او امرأة ان يصوت لممثليه الرسميين للجمعية الدستورية، زيادة على تأكيده ضرورة إجراء استفتاء وطني عام على دستور يوضع من لدن هيأة عراقية مختصة، ويعدّ الكثيرون ان هذه الدعوة أسهمت في وضع الاساس الاول للنظام الجديد القائم على اساس بناء دولة المؤسسات القائمة على دستور دائم مقر من قبل الشعب، وكان واضحا انه يتحرك بإتقان وكفاءة وبعد اربعة اسابيع من تصريحه العلني بشأن الانتخابات، اصدر فتوى الدستور المعروفة، وأصر ان يكتب العراقيون دستورهم وليس الائتلاف، وتشكيل اي هيأة معينة وغير منتخبة مرفوضة من الاساس وكان هذا التصريح بمنزلة نكسة خطيرة للجهود الأمريكية، وبهذه الخطوة انطلقت المرجعية من قاعدة ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لا يمكن ان يكتسب الشرعية الا من طريق الشرعية الانتخابية وهو فاقد لها؛ لأنه كتب من قبل مجلس معين وغير منتخب؛ وهو مجلس الحكم، والشرعية الدولية، وهو تضمينه في أي قرار دولي صادر عن مجلس الامن. ولذلك لاحقت المرجعية قانون المرحلة الانتقالية في مجلس الامن الدولي، وعملت على منع ادراجه في قرار مجلس الامن وبالتالي نجحت في سلبه هذه الشرعية.[٢٨]

وعليه فان قانون ادارة الدولة أصبح فاقداً للشرعية الانتخابية والدولية، بحيث لا يستطيع ان يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة باي فقرة من فقراته وهذا ما دفع الأمريكان للاذعان في نهاية المطاف. وقد نجح السيد السيستاني في وضع مجموعة معايير لكتابة الدستور:

١-لاشرعية لسلطات الاحتلال في تعيين اعضاء لجنة كتابة الدستور وأي دستور تضعه سلطات الاحتلال من غير المضمون ان يعبر عن الهوية الوطنية العراقية، وان يطابق المصالح العليا للشعب العراقي.

٢-لا يكتب الدستور الا من لدن لجنة تنبثق عن انتخابات وأي دستور تضعه لجنة منتخبة يجب ان يعرض على الشعب العراقي في استفتاء عام. وقد بدأ بمراجعة بعض الكتب في فقه القانون الدستوري وقراءة دساتير بعض الدول للاطلاع عليها في الوقت الذي بدأ الاعداد فيه لوضع دستور للعراق ليكون بأجواء العملية الدستورية القادمة في العراق الجديد.)[٢٩] وبعد اصداره فتوى الدستور بدأ حملة مكثفة جدا لخلق وعي شعبي بأهمية الدستور وانبثاقه عن جمعية تأسيسية منتخبة، وتجاوب الشارع المغيب والمتعطش سياسيا بصورة مذهلة استثمرت فيه المرجعية الدينية كل نفوذها في المجتمع ليدعمها بقوة حقيقية لا يمكن مقاومتها او تجاوزها. وقد أثارت تلك الفتوى جدلا واسعا في الأوساط العراقية، وطرحت نقاشا فكريا وحضاريا واسع النطاق في جامعات العراق ومنتدياته الثقافية والسياسية والاعلامية وحاول بريمر ايصال رسالة الى السيد السيستاني مفادها ان (الائتلاف لا نية لديه بكتابة الدستور) [٣٠]

وعلى الرغم من المكانة الكبيرة والمهمة لها في أوساط المجتمع، إلا أن المرجعية لم تتصرف على أساس أنها بديل عن مرجعية الدولة العراقية، ولا تتنافى او تتناقض معها، والسيد السيستاني لم يطرح نفسه بديلا عن الحكومة العراقية ومؤسساتها الرسمية، بل دعا باستمرار الى بناء دولة المؤسسات القائمة على أسس صحيحة وفي مقدمتها كتابة دستور دائم من قبل جمعية تأسيسه منتخبة من قبل الشعب على أن يعرض الدستور لاحقا على استفتاء عام وبذلك ركز على مفاهيم محورية في تناوله للمسألة العراقية وهي مفاهيم الدولة، والشعب، والانتخاب، والدستور، والتعددية والمساواة وغالبا ما يمتزج

فيها التأصيل الفقهي عنده والرؤية الحديثة في بناء دولة القانون والمؤسسات [٣١] وقد أدرك السيد السيستاني أن أفضل الحلول لواقع العراق الجديد بعد العام ٢٠٠٣م هو الدولة المدنية، دولة المواطنة والمؤسسات وليس الدولة الدينية بل اورد الحقوق الكاملة للمواطنة لبقية الاديان والمذاهب وحقهم في الامن والامان والحماية وسعى لإنشاء دولة المؤسسات المحكومة بالقانون الذي يحترمه الجميع من دون ان يفرض عليهم فكان يهتم بكتابة الدستور [٣٢] ويمكن اجمال رأي السيد السيستاني في موضوع الدولة فيما يلي :

١-تمكين الشعب العراقي من ممارسة حقه في اختيار دستوره ونوابه في إطار انتخابات عامة نزيهة وبإشراف دولي وضمان مشاركة اوسع قطاعات الشعب العراقي في هذه الانتخابات والتصدي لعوامل الفتنة المذهبية والطائفية والعرقية.

٢-تأكيد المشتركات الجامعة للإسلام الموحدة لمجموع المسلمين ورفض الاحتكام الى ما يختلف عليه وتأكيد حماية الاقليات الدينية وحقها في ممارسة شعائرها بحرية.

٣-تأكيد حق المرأة كاملا في العمل والوظائف والحقوق والواجبات التي يكفلها الدستور.

٤-تأكيد المصير المشترك للعراق في عمقه العربي والاسلامي وحسن الجوار مع المحيط العربي والاسلامي.

٥-احترام المواثيق والشرعية الدولية والهيئات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة، والدعوة الى انصاف الفقراء والمضطهدين والمهمشين[٣٣]

والمواقف الشرعية والدينية والسياسية للسيد علي السيستاني فيما يخص العلاقة بين الدين والدولة وتتضمن ما يلي:

١-ان تشكيل حكومة على اساس فكرة او مشروع ولاية الفقيه في العراق غير وارد، وقد كرر ذلك أكثر من مرة وفي أكثر من موضع.

٢-ان الدستور ينبغي ان يحترم ارادة الشعب العراقي في احترامه للقيم والثوابت الدينية؛ لأن الشعب العراقي مسلم في ثقافته العامة، وتحديد دور الدين في التربية والقضاء راجع لما يقرره الشعب العراقي.

٣-ان قضية وجود الشريعة الاسلامية في قوانين الدستور الجديد مسألة تتقرر بإجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الدستوري؛ لأن الاسلام هو دين اغلبية الشعب العراقي وإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من العراقيين فمن المؤكد انه سيتمثل فيه قيم الاسلام وتعاليمه السمحاء.[٣٤]

لقد كان السيد السيستاني اول الداعين الى وضع دستور عصري للعراق، والى تأليف حكومة عراقية وطنية غير دينية منبثقة عن مجلس تشريعي منتخب من الشعب، وتتمثل فيه جميع الشرائح والطوائف والاطياف على وفق القاعدة النسبية، مشددا على بناء الدولة العراقية على اساس (مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة، الى جانب مبدأ العدالة والمساواة بين ابناء البلد في الحقوق والواجبات) [٣٥]

وكان يلح على ضرورة الالتزام بالدستور، وان يكون الساسة في خدمة الشعب وافتى بما يؤسس لدولة مؤسسات، أوكد مرار أن الكفاءة قبل كل شيء، وضرورة الحفاظ على المال العام، وطالب بمحاسبة المسؤولين الذين يعبثون بمصير الناس، واستنكر على لسان ممثليه ومعتمديه الإثراء الفاحش والرواتب العالية جدا والإيفادات غير المسّوغة[٣٦]

واكتفى بالكليات والخطاب العام الذي لا تتجاوز محاوره رفض الاحتلال عبر المقاومة السلمية، والدعوة للانتخابات وصياغة دستور ادارة الدولة العراقية ، وكان هدفه النهائي إقامة دولة المؤسسات المستندة الى دستور دائم مكتوب من قبل العراقيين ومصادق عليه شعبيا.

وتم في (١٥/ت٢/٢٠٠٥م) إقرار الدستور العرقي الدائم بنسبة٧٩ ٪ في استفتاء شعبي عام، وكان للمرجعية دور بارز في حث الناس على التصويت بنعم للدستور الذي كتبته الجمعية المنتخبة مباشرة من الشعب، ليكون الاساس لبناء دولة المؤسسات بعد سنوات طويلة من الدكتاتورية والتفرد بالسلطة وفي (١٥/ ك١/ ٢٠٠٥م)، جرت اول انتخابات برلمانية في ظل الدستور الدائم، وفي(٢٠/٥/٢٠٠٦م) ، صادق البرلمان العرقي على اول حكومة دستورية.

ثانيا: السيد السيستاني وموقفه من للانتخابات.

حظي موضوع الانتخابات بوصفة آلية ديمقراطية بأهمية خاصة لدى المرجعية الدينية بعد عام ٢٠٠٣ م في عملية إعادة بناء العراق على أسس جديدة تختلف عن تلك التي سادت في زمان النظام السابق ويبدو أن المرجعية كانت قلقة جدا من سياسة قد تصادر الاستقلال السياسي للعراق، وترهن مصيره بالمحتل، وتكرر تهميش الاغلبية الذي عاشته لأكثر من قرن من الزمان، لذلك اصرت المرجعية على المقاومة السياسية باستخدام ذات السلاح الذي جاء به المحتل وهو نشر الديمقراطية، وقد وقفت المرجعية الدينية منذ البداية ضد منهجية التعيين من قبل سلطات الاحتلال، سوآء في تأسيس مجلس الحكم، ام في كتابة الدستور، ام في تعيين الحكومة، وأصرت منذ البداية ان ينبثق كل شيء من الارادة الشعبية وعبر آلية الانتخابات العامة على الرغم من الظروف الصعبة التي كان يمر بها العرق آنذاك ودخلت في صرع شديد مع سلطة الائتلاف حتى تمكنت في نهاية المطاف من إجبارها على النزول عند رغبة الغالبية العظمى من ابناء الشعب العرقي. وان عملية الانتخابات هي الطريقة السليمة لإشراك الشعب في تحديد مصير البلاد واخراجها من أزمتها السياسية التي تمر بها، ومنع تسلط اية جهة او جماعة على مقدرات الوطن باي سبب من الاسباب وليتمكن الشعب من حكم نفسه بإرادته بعيدا عن الانقلابات العسكرية والضغوط الخارجية، مؤكدا بشدة عدم نية المرجعية ممارسة السلطة والحكم.(٣٧)

وقد اصر على الانتخابات لأسباب مبدئية في الاساس، تتصل بخشيته من ان تتحول الحكومة المؤقتة الى حكومة دائمة، وألا يصار بعد تشكيلها من جانب المجلس الجديد المعين الى الانتخابات المتفق عليها بعد اشهر، وكان يرى أن الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمكين الشعب العرقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه، في بلد مثل العرق متنوع الاعراق والطوائف ولا يمكن تجاوز المحاصصة العرقية والطائفية في أي تشكيلة حكومية فيه الا بالرجوع الى صناديق الاقتراع وكان يشدد مرار على ضرورة ان تكون

الحكومة العرقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها الشعب العراقي بصورة عامة.) [٣٨]

وتم تشكيل اللجنة الدستورية في(٢٠٠٣/٨/١١م) برئاسة فؤاد معصوم لدراسة افضل السبل لتشكيل لجنة لأعداد الية كتابة الدستور، وفي(٢٠٠٣/٩/١١م) زارت هذه اللجنة السيد السيستاني في النجف للبحث عن حل لأزمة كتابة الدستور، وقد أكد سماحته في اللقاء الذي استمر لساعتين فتواه بخصوص الدستور ومسوّغاته، في حين كانت اللجنة تؤكد الحاجة الى تعداد عام للسكان قبل إجراء الانتخابات وان تأييد المرجعية الدينية للعملية السياسية والحكومة التي تأتي عبر الانتخابات والدستور، يرد الى أسباب أهمها:

١-انها سلطة شرعية جاءت عبر صندوق الاقتراع، قائمة على اساس رعاية مصالح الشعب العراقي وليست سلطة قهرية قائمة على القوة الغاشمة.

٢-ان الطبقة السياسية التي تقود الدولة جاءت عبر انتخابات مليونيه شارك فيها العراقيون باختيارهم وأنها جرت على اساس دستور دائم كتبه عراقيون من التكنوقراط وبدعم من المرجعية الدينية. وحين احتدم الجدال حول الانتخابات طلب السيد السيستاني الاستعانة بخبراء الامم المتحدة لحسم الموضوع، لكن سلطات الاحتلال رفضت الاستعانة بخبراء المنظمة الدولية، ولاسيما من جهة بول بريمر، الذي عارض الموضوع بشدة؛ لأنه كان يطبق سياسة التفرد الأمريكي في العراق، وقد جرت نقاشات ساخنة في أروقة مجلس الحكم بين بريمر من جهة، واعضاء في مجلس الحكم كانوا يتبنون وجهة نظر المرجعية الدينية.)[٣٩] ورد السيد السيستاني على الخطط الأمريكية برسالة وجهها في(١٩/٣/ ٢٠٠٤ م) الى الأخضر الإبراهيمي[٤٠]

وفي(٦/ ك٢/٢٠٠٤م)، صدر عن مكتب السيد السيستاني ان تقارير الخبراء العرقيين تؤكد امكانية إجراء الانتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية خلال الاشهر المتبقية الى التاريخ المقرر لنقل السيادة الى ممثلي الشعب العراقي، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدعي عدم امكان ذلك، ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق من خبراء الامم المتحدة الى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من جوانبه

كافة وبحلول(١٥/ك٢/٢٠٠٤م) طلبت الولايات المتحدة من الامم المتحدة إرسال لجنة لتقصي الحقائق الى العراق، وبحث إمكانية إجراء انتخابات ينتج عنها لجنة كتابة الدستور على أن يتم كل ذلك قبل(٢٠٠٤/٦/٣٠م) وفعلا أرسلت البعثة الدولية في(٢٣/ ك٢/ ٢٠٠٤م) وفي(١٩/٢/ ٢٠٠٣م) أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أنه لا يمكن إجراء انتخابات في العراق قبل(٦/٣٠) وهو الموعد المحدد لانتقال السلطة من قوات التحالف الى العراقيين وزاد بأن موعد تسليم السلطة يجب أن يحترم وأن يتم في موعده المحدد.)[٤١] وفي الوقت نفسه نشر في مقر الامم المتحدة في نيويورك تقرير الاخضر الابراهيمي الذي أكد أن الانتخابات هي الحل الامثل لاختيار لجنة كتابة الدستور، لكن التقرير أشار إلى أن إجراء انتخابات قبل(٦/٣٠/ ٢٠٠٤م)أمر غير عملي، وان إجراء انتخابات جمعية وطنية تنبثق منها لجنة كتابة الدستور يمكن أن يحصل بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ م)[٤٢]

وفي اليوم التالي لصدور تقرير لجنة الابراهيمي، أصدر بيانا طالب فيه بضمانات واضحة كقرار من مجلس الأمن الدولي بإجراء انتخابات وفق ذلك التاريخ، ليطمئن الشعب العراقي بأن الأمر لا يخضع مرة اخرى لمزيد من التسويف والمماطلة لذرائع مشابهه للتي تطرح اليوم، وطالب بأن تكون الهيأة غير المنتخبة التي تسلم لها السلطة في(٢٠٠٤/٦/٣٠م)(ادارة مؤقتة ذات صلاحيات واضحة ومحدودة تهيئ البلد لانتخابات نزيهة وحرة، وتدير شؤونه خلال الفترة الانتقالية من دون تمكينها من اتخاذ قرارات مهمة تلزم الحكومة المنبثقة من مجلس منتخب)[٤٣]

وبشأن الآلية التي سيتقرر اعتمادها في عملية نقل السلطة فإنه أعرب عن القلق المتزايد من (ان لا يتيسر للأطراف المعنية التوصل في المدة المتبقية الى الية تتمتع بتأييد الشعب العراقي على اوسع نطاق كما طالبت بذلك الامم المتحدة وان تجد هذه الاطراف نفسها في مطب المحاصصة العرقية والطائفية والسياسية، التي سعت المرجعية في تجاوزها بالدعوة الى الاعتماد على الية الانتخابات) [٤٤]

وفي مطلع حزيران ٢٠٠٤ م، حل مجلس الحكم نفسه بعد ١١ شهرا من تعيينه، وشكلت حكومة عراقية مؤقتة، وتلاها بأسبوع صدور قرار مجلس الأمن الدولي بالرقم ١٥٤٦حول نقل السيادة الى العراقيين وحدد فيه مراحل الانتقال ودور الأمم المتحدة في العملية السياسية، ورحب القرار بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة، وعقد مؤتمر وطني واجراء انتخابات مع نهاية عام ٢٠٠٤م، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية تتولى التمهيد لقيام حكومة انتقالية وصياغة الدستور الدائم وصولا لقيام حكومة منتخبة دستوريا مع نهاية العام ٢٠٠٥ م(وفي نهاية شهر حزيران نقلت سلطة الائتلاف المؤقتة السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة وغادر الحاكم المدني بول بريمر قبل الموعد المحدد لنقل السلطة بيومين وقبل ساعات من وصول السفير الأمريكي الجديد في بغداد جون نغرو بونتي إلى بغداد لدوافع امنية)[٤٥]وبعد مرور تسعة اشهر على تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية، تم إجراء أولى الانتخابات للجمعية الوطنية العراقية في(٣٠/ ك٢/٢٠٠٥م)[٤٦] وقد عملت المرجعية الدينية على تشكيل قائمة موحدة لجميع الأحزاب والشخصيات الشيعية سميت قائمة الائتلاف العراقي الموحد، وشكل السيد السيستاني لجنة لاختيار المرشحين، وكان نصفهم من الأحزاب والنصف الآخر من المستقلين الذين قامت اللجنة باختيارهم بعد جولات في المحافظات المختلفة لمعرفة الأشخاص اللائقين بالدخول في معترك المجلس النيابي، الذي سوف تناط به كتابة الدستور، وهو القانون الأهم في الدولة العراقية الجديدة وسوّغ السيد السيستاني الدعم المباشر لقائمة الائتلاف العراقي الموحد في جواب له عن اسئلة BBC البريطانية في(٢٠١٣/٣/٩ م)[٤٧] وأراد السيد علي السيستاني تحويل الانتخابات إلى ثقافة ومبدأ لا تنازل عنه في العراق الجديد[٤٨] ولذلك رفض كل الدعوات لتأجيل الانتخابات آنذاك.

وقد حثت المرجعية الدينية المواطنين على المشاركة المستمرة في الانتخابات واختيار الصالح والكفوء [٤٩] مؤكدة انها لا تدعم قائمة او مرشحا معينا، وانها على مسافة واحدة من الجميع من دون أن يعني ذلك المساواة بين الصالح والطالح وفي الوقت الذي

دعا فيه إلى الاشتراك في الانتخابات وكانت لدعوته استجابة كبيرة في صفوف الجماهير، كانت هناك خيبة أمل عراقية بسبب عدم إيفاء الطبقة السياسية بما كانت تنتظره الجماهير منها، وكان المتوقع انه لن يتدخل مرة اخرى في موضوع الانتخابات لكنه راح يشجع عبر وكلائه على المشاركة في الانتخابات سواء البلدية أم البرلمانية، وبالفعل تغير المسار رأسا على عقب، وأقبلت الناس على صناديق الاقتراع بمديات كبيرة من الاعداد والاعمار وهكذا نجح في إنقاذ العملية الديمقراطية من الفشل بوصفها نظام حكم فقبل أيام من انتخابات مجلس النواب اكدت المرجعية الدينية على أن العراق يعيش ظروفا صعبة ويواجه تحديات كبيرة ولاسيما في الملف الأمني والخدمي وملف مكافحة الفساد، والانتخابات فرصة عظيمة للتغيير نحو الافضل، فعلى الجميع ان يستغلوا هذه الفرصة بالصورة الصحيحة من خلال اختيار قائمة صالحة تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد وانتخاب مرشحين يتصفون بالكفاءة والنزهة والإخلاص

المبحث الثالث: قانون الاستفتاء على الدستور وفتوى الوجوب الكفائي عند السيد السيستاني

المطلب الاول: قانون الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الجديد

عرضت مسودة الدستور على الشعب العراقي للتصويت عليها بعدما عانت ولادة هذه المسودة من احتقانات شديدة بين الكتل السياسية داخل اروقة البرلمان العراقي ولكن بالرغم من كل هذا صدرت صيغة توافقية بين الاطراف من اجل الوصول الى صيغه نهائية للدستور فصدرت مسودة الدستور العراقي المتكونه من ١٣٩ مادة قانونية.

وأن العمل بهذا الدستور ونفاذة يتطلب موافقة الشعب العراقي عليه بالاستفتاء العام والتصويت وتتم هذه بعد مرحلة النشر للدستور الحالي ومعرفة العامة من ابناء الشعب العراقي بهذه المسودة والاطلاع عليها من قبل العامة حتى يتمكنوا من معرفة تفاصيله والوقوف على نصوصه وبعدها التصويت عليه، ولتنظيم مسألة الاستفتاء والتصويت على الدستور صدر قانون خاص يحدد كيفية الاستفتاء على الدستور العراقي (٥٢).

المطلب الثاني: فتوى الوجوب الكفائي❖ (الحشد الشعبي) عند السيد السيستاني

يعد الفكر التكفيري من أكبر المخاطر التي تهدد العالم بشكل عام والاسلامي بشكل خاص؛ لأنه فكر يكفر الآخر مسلم أو غير مسلم، ويدعو إلى اشاعة القتل والرعب بوصفه أسلوب لإجبار الآخر على الخضوع لسلطته، وهم يقسمون العالم على قسمين: دار اسلام ودار كفر وحرب، دار الاسلام هي التي يطبق فيها حكم الشريعة الاسلامية التي يؤمنون بها هم، وما عداها دار كفر.

(ويرى التكفيرين ان الجهاد ما هو الا شدة وغلظة وارهاب وتشريد واثخان، وانه لا يمكن ان يستمر القتال وينتقل من مرحلة إلى اخرى الا إذا كانت مرحلة البداية فيه اثخان بالعدو وتشريده وإن التوحش وعدم الامان بسبب بعض العصابات أفضل شرعا وواقعا من سيطرة السلطات على الأوضاع ووضع الناس تحت المهانة في اقسام الشرطة واجبار الناس على قبول الكفر والتحاكم للقوانين الوضعية ، وقد استند تنظيم القاعدة والكثير من التنظيمات السلفية الجهادية إلى قاعدة التترس، أي جواز قتل المسلم اذا تترس به الكافر، وهو أساس شرعي لتسويغ العمليات العسكرية التي يترتب عليها قتل المسلمين، على الرغم من ان الكثير من العلماء يرون بان هذا التبرير غير صحيح بسبب:

١-أن التترس لا يكون الا في حالة الحرب، أي الاشتباك العسكري.

٢- أن من أباحه جعل له شروطا لا تنطبق على هذه العمليات، وهي أن تكون المصلحة منه ضرورية بمعنى لا يحصل الوصول إلى العدو الكافر الا بقتل المتترس وأن عدم قتله يترتب عليه أن يستولي الكفار على الأمة)[٥٣] ولم يعد التكفير مقتصرا على النظم السياسية التي " تحكم بغير شرع الله "، بل تطور من تكفير المطلق إلى تكفير المعين، ومن تكفير الحكام إلى تكفير المسلمين، ومن تكفير الأحزاب المدنية إلى تكفير الحركات الاسلامية التي تسعى لإقامة دولة إسلامية، وقد وصل التكفير إلى داخل التيارات الجهادية ممن تنتسب إلى السلفية الجهادية نفسها .

وقد انتشر الفكر السلفي الجهادي بصورة كبيرة جدا بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وصار له اعداد كثيرة من المؤيدين في الدول العربية والاسلامية وعلى مواقع

الانترنت ، على الرغم من أن تغلغل القاعدة إلى العراق سبق الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ م، وارتبط بدخول مقاتلي القاعدة إلى العراق بعد هزيمة حركة طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠٢ م، علما أن التنظيم كانت له ارتباطات سابقة في العراق من خلال تنظيم أنصار الاسلام في شمال العراق ويرى بعضهم(أن من بين الأهداف الرئيسة للاحتلال الأمريكي للعراق نقل الحرب على الارهاب إلى أكثر المناطق حساسية في الشرق الأوسط، وهو العراق لأن غالبية سكانه من الشيعة، وتحويله إلى مستنقع لجذب الإرهابيين الأصوليين، أي نقل ساحة المواجهة مع الارهاب من الولايات المتحدة والغرب إلى المهد الذي انطلقت منه.)(٥٤)

وقد عمل تنظيم القاعدة والمجاميع التكفيرية على إيجاد حرب أهلية وفتنة طائفية في العراق بين الشيعة والسنة، بتكفير الشيعة، واستهداف قياداتهم ورموزهم الدينية والفكرية والسياسية، وقتل بعض السنة وكوادرهم واتهام الشيعة بقتلهم وهذا ما كشف عنه الزرقاوي في رسالته إلى أسامة بن لادن)

وقد عملت داعش على نشر العنف والطائفية بصورة واسعة في العراق، وقامت بالكثير من عمليات العنف الدموي على الرغم من ان العنف لا يمثل روح الدين الاسلامي، بل هو داء دخيل على العمل الإسلامي المعاصر، وليست له جذور أصيلة في كتاب الله وسنة رسول الله(ص) ولم تثبت مشروعيته بدليل قطعي الثبوت والدلالة، بل هو نتاج تأويل خاطئ للنصوص الشرعية من جهة، ونزعة التعصب والجمود الفكري من جهة أخرى. (وقد حاولت المرجعية الدينية باستمرار وقف الفتنة الطائفية والدعوات المكررة لرص الصفوف وتوحيد الكلمة وجمع الشمل ونبذ الخلافات الطائفية والمذهبية والعرقية، وتجنب المهاترات والعنف واستبداله بلغة الحوار والتعاطي الديمقراطي والمنافسة الشريفة على اسس العدل والعقل والانصاف والموضوعية والمنطق السليم، وحذرت أن ما يجري في العراق ليس صراعا دينيا بين الشيعة والسنة بل هو أزمة سياسية، أون بعض الفرقاء السياسيين يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب

سياسية وخلق واقع جديد بتوازنات مختلفة، وأن التكفيريين يسعون أيضا إلى تأجيج الفتنة الطائفية في العراق على وفق مشروع معروف.

وفي (٢٠١٤/٦/١٠م) حصل تطور كبير وخطير تمثل في سيطرة داعش على محافظة نينوى ثاني أكبر مدينة في العراق، تلاه السيطرة على محافظة صلاح الدين وأجزاء من محافظة كركوك وباتت داعش تتحدث عن التوجه صوب العاصمة بغداد ومحافظتي كربلاء والنجف، وسط انهيار واضح للقوات المسلحة العراقية، وتحولت مساحات واسعة من العراق إلى ساحة عمل لداعش التي استعادت عنفها وعنفوانها، وبات وجودها يشكل تهديدا للعراق جملة وتفصيلا.

وفي(٢٠١٤/٦/١٢م) دعا داعش مقاتليه إلى مواصلة العاصمة بغداد ومدينتي كربلاء والنجف وأصبح العراق في مرحلة حرجة ومفصلية وكان لابد للمرجعية من التحرك وأخذ زمام المبادرة لإعادة الامور إلى نصابها، والمرجعية وهو معروف عنها تاريخيا لا تصدر فتوى الجهاد الا عندما يقتضي الأمر الدفاع عن بيضة الاسلام، ومعلوم ان الافتاء بالجهاد صعب في الفقه الشيعي ، لما يترتب عليه من اثار ربما خطرة من سفك الدماء وخراب العمران لكن هذا الحذر يرتفع فيما إذا تعرض البلد او الدين او المذهب إلى مخاطر الاحتلال والزوال والخراب اما بعد (٢٠١٤/٦/١٠م) فالمستهدف ليس طائفة بعينها، بل كل الطوائف والأديان، والخطر بات يداهم الوطن ومستقبل أبنائه جميعا، فبادرت المرجعية إلى اصدار بيان الوجوب الكفائي. وصدرت فتوى الوجوب الكفائي يوم الجمعة الموافق(١٤شعبان١٤٣٥هـ) وتليت من على منبر الجمعة في الصحن الحسيني في كربلاء من قبل معتمد المرجعية الدينية في كربلاء وامام جمعة الصحن الحسيني الشيخ عبد المهدي الكربلائي حيث نصت الفتوى على أن التصدي لداعش مسؤولية الجميع وليس طائفة دون اخرى، وان الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، ومن يقتل من أجل حفظ البلد ومقدساته ووحدته وكرامته، فهو شهيد محذرة من أن يدب الخوف والإحباط في النفوس جراء الانكسار العسكري الذي حصل.

وطالب السيد السيستاني القيادات السياسية بترك الخلافات وتوحيد موقفها واسناد القوات المسلحة، وحث المواطنين القادرين على حمل السلاح التطوع والانخراط في القوات الأمنية، وكان واضحا للجميع أن فتوى السيد السيستاني ستحفز أعداد كبيرة من السكان على الاستجابة، وبالفعل تطوع أكثر من مليوني شيعي خلال أيام، ولم تمر ساعات على هذه الدعوة حتى احتشد الملايين يطالبون السلطات الحكومية تزويدهم بالسلاح للوقوف في وجه داعش والدفاع عن العراق بوجه هذه المجاميع التكفيرية، وتوجهت الحشود الشعبية إلى المناطق الساخنة.)[٥٥]

ولولا فتوى السيد السيستاني في(١٣/٦/٢٠١٤م)؛ لانهارت الدولة العراقية، حيث حمل المواطنون السلاح وانتفضوا بوجه داعش، وهذه الفتوى هي الاولى من نوعها منذ قرن من الزمان، ولولاها لانهار الجيش العراقي، إذ تطوع أكثر من ثلاث ملايين شخص في أسبوع واحد، وقد وصل المتطوعون إلى سامراء خلال ٢٤ ساعة من الفتوى؛ للدفاع عن المراقد الدينية في سامراء التي كانت تتعرض لهجمات متواصلة من داعش. وفي صلاة الجمعة القابلة في(٢١/شعبان/١٤٣٥هـ) أصدر السيد السيستاني توضيحات جديدة بشأن فتوى الوجوب الكفائي تناولها ممثل المرجعية الدينية السيد أحمد الصافي خطيب الجمعة في كربلاء في خطبته الثانية من صلاة الجمعة وقد لعبت فتوى الوجوب الكفائي دورا كبيرا في قلب الواقع العراقي راسا على عقب، وتحول ميزان المعركة ضد داعش، وتحولت القوات العراقية بدعم من الحشد الشعبي من موقع الدفاع إلى الهجوم في الكثير من المناطق، وتوجهت الحشود الشعبية إلى المناطق الساخنة، وتم كسر الحصار المفروض على عدة مدن وتحريرها بالكامل.

وأسست إثر فتوى الوجوب الكفائي لجنة لـ "وحدات الحشد الشعبي" انبثقت عن مكتب رئيس الوزراء لإضفاء الطابع المؤسساتي على التعبئة الشعبية ومنحها صفة رسمية مقبولة كظهير للقوات الأمنية العراقية ، وتضم قوات الحشد الشعبي عدة فصائل مسلحة من بينها فصائل سنية وأخرى مسيحية، يبلغ عدد قوات الحشد الشعبي حوالى ١٣٠ ألف مقاتل، يشكلون ١٠١ فصيلًا، وهذا العدد، يشمل جميع قطاعات الحشد، سواء

كانت مقاتلة أو غير ذلك، مؤكداً على أن عناصر الحشد كافة مستعدة للمشاركة في العمليات العسكرية.

ولعبت فصائل "الحشد الشعبي" دوراً رئيسياً في معارك حماية مدن سامراء وبغداد وكربلاء، وفي فك الحصار عن بلدة آمرلي، واستعادة منطقة جرف النصر، وطرد مسلحي تنظيم الدولة من مساحات واسعة من محافظة ديالى. وفي مارس/اذار ٢٠١٥، بدأت الحكومة العراقية عملية عسكرية لإستعادة مدينة تكريت من مسلحي تنظيم الدولة ونجحت العمليات في طردهم من المدينة. وفي عملية استعادة مدينة الرمادي نجح مقاتلو الحشد في تطويق المدينة من ثلاث جهات، قبل اقتحامها والسيطرة عليها في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥. وأعتمد الجيش العراقي النظامي على قوات الحشد الشعبي بشكل كبير في مواجهة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية داعش وذلك نظراً لكونهم يجيدون حرب العصابات وحرب الشوارع والمدن والتي هي من أشد وأخطر وأصعب أنواع الحروب بالنسبة إلى الجيوش النظامية حيث قد قامت الحكومة العراقية بتوفير أغلب ما يلزم المقاتلين من قوات الحشد الشعبي من مرتبات ومخصصات مالية وسلاح وذخائر قتالية حيث أن المقاتلين من قوات الحشد الشعبي يستلمون رواتبهم بصورة شهرية منتظمة من الحكومة العراقية كما أن الحكومة العراقية قد قامت بتوفير كل صور العناية الصحية ممثلة في الوحدات الطبية والتي قد قامت بنشرها وزارة الصحة العراقية في أغلب المناطق التي يتواجد بها وحدات قتالية تابعة لقوات الحشد الشعبي، ذلك بناء على قرار مجلس الوزراء العراقي والذي نص أن من يقتل في العمليات القتالية من قوات الحشد الشعبي فأنه يعامل معاملة شهيد من شهداء القوات المسلحة العراقية أي أنه له كل الامتيازات الخاصة بشهداء الجيش العراقي النظامي وذكرت المرجعية الشيعية أن الهدف الأساسي من انضمام المتطوعين الشيعة إلى قوات الحشد الشعبي كان هو حبهم للعراق وتضحيتهم في سبيله بحياتهم والعمل من أجل تخليص وتطهير العراق من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية داعش وأعمالهم الإرهابية .

وأصدر البرلمان العراقي قانونًا جديداً يقنن وضع قوات "الحشد الشعبي"، وهو ما أثار جدلا واسعا بشأن وضع هذه القوات تحديداً ضمن القوات المسلحة في العراق وبموجب القانون الجديد، تعد "فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات باعتبارها قوة رديفة وساندة للقوات الأمنية العراقية ولها الحق في الحفاظ على هويتها وخصوصيتها ما دام لا يشكل ذلك تهديداً للأمن الوطني العراقي". وأقر قانون هيأة الحشد الشعبي بعد تصويت مجلس النواب العراقي لصالح القانون في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦.

وقد قام المرجع السيد السيستاني بإصدار توجيهات دينية تنظم علاقة وتعامل الحشد الشعبي مع أهالي المناطق المحررة من تنظيم داعش بالعراق، وتتضمن التوجيهات ٢٠ نقطة، تضمنت حث منتسبي الحشد الشعبي على التعامل بالأخلاق الإسلامية وعدم التعرض للناس أو أهالي المنتمين لداعش(في المناطق المحررة) وطرح قانون هيأة الحشد الشعبي للتصويت عليه بمجلس النواب وأقر القانون بأغلبية الأصوات وصادق عليه رئيس جمهورية العراق استناداً إلى أحكام البند (أولا) من المادة (٦١)، والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣)، من الدستور٥٧

توزع الحشد الشعبي الحالي في مناطق المعركة، يشمل المشاركة في عمليات مدينة الفلوجة ومدينة الرمادي التي يغلب عليها الجيش والشرطة العراقية، وعملية لبيك يا رسول الله الثانية التي انطلقت في ١٢ إكتوبر ٢٠١٥، بمناطق الصينية، والبوجواري، وشمال بيجي، ومصفى بيجي (مصفى الصمود) ضمن قاطع محافظة صلاح الدين، لتحرير كافة مناطق محافظة صلاح الدين بما فيها الشرقاط. وفي ١٤ إكتوبر ٢٠١٥، سيطرت قوات الحشد الشعبي والقوات المسلحة العراقية، بمعية العشائر المنتفضة في تلك المناطق، على قضاء بيجي بالكامل، وفي الوقت الحاضر يعد قضاء بيجي، ومنطقة الصينية مسيطران عليهما بالكامل من الحكومة العراقية.

في (٢٠١٦/٣/١م) انطلقت عمليات لتحرير كامل جزيرة سامراء ومناطق جنوب غرب تكريت والمناطق المحيطة بها تحمل اسم (عمليات الإمام علي الهادي)، وتشارك في هذه

العمليات جميع فصائل الحشد الشعبي، والجيش والشرطة الاتحادية، وكذلك طيران الجيش والقوة الجوية، ولهذه العمليات عدة أهداف وهي: تأمين بغداد ومحافظة صلاح الدين ومرقدي الإمامين العسكريين، ولتطويق الأنبار بشكل أكبر وتحرير جزيرة سامراء.(١٥ شعبان ١٤٣٧ هـ) أعلن رئيس الوزراء العراقي عن إنطلاق عملية (كسر الإرهاب) لتحرير الفلوجة وسماها الحشد الشعبي(عمليات١٥ شعبان) ويشارك بهذه العملية الجيش والشرطة والفرقة الذهبية والحشد الشعبي ومقاتلي العشائر المحلية لقضاء الفلوجة وغيرهم، وتقتصر مشاركة الحشد الشعبي على معارك أطراف مدينة الفلوجة وجزيرة الخالدية وتطويق الفلوجة ومساندة القوات الأمنية. وفي ٤ يونيو ٢٠١٦ م، قام الجيش العراقي والشرطة والحشد الشعبي بتحرير الصقلاوية بالكامل. وفي ٢٦ يونيو ٢٠١٦ اعلان تحرير الفلوجة كاملة بتحرير آخر حي كانت تحتله داعش.

وفي ١٧ أكتوبر ٢٠١٦، ابتدأت الحرب البرية لتحرير الموصل من قبل القوات الامنية والحشد الشعبي ، وتم تحريرها بالكامل ثم بدء عمليات تحرير الحويجة في كركوك وتم تحريرها بالكامل واعلان النصر.

النتائج

في ختام هذه الدراسة العلمية، وبعد استعراض فقه الدولة عند السيد السيستاني " نظرية ارادة الأمة انموذجا " التي تُجسد بشكل مباشر الفقه السياسي عند الإمامية توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١-تُعد المنظومة الإسلامية، منظومة واسعة وشاملة، تدخل الأصعدة السياسية ضمن دائرتها، وليس هناك من موضوع سياسي لم يتناوله الدين حتى في الموارد التي لم يرد فيها نص شرعي (أي المباحات التي ليس فيها إلزام شرعي)، فإن الدين أمرّ الإنسان بأن يعمل حسب ما يقتضيه العقل السليم، من خلال إطار النصوص الشرعية وهذا أيضاً ليس بخارج عن دائرة الدين.

٢- السيد السيستاني كأحد اهم الأسماء التي عملت على (فك الاشتباك) ما بين الجانبين الديني والسياسي ومحاولة إقامة رؤية صحيحة تعالج العلاقة البينية ما بين

الاثنين، لاسيما وان الوضع العراقي قد اصبح فيه المشهد الديني – السياسي مرتبكاً الى درجة كبيرة مما اوجب عليه ان يكون في مقدمة من يتصدى لان يوضح تلك العلاقة وان يعالجها وفق متبنياته الفقهية التي ترجع بأصولها الى منابع الفكر الإسلامي لمدرسة اهل البيت (عليهم السلام) مع الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة المحاذير التي يفرضها الواقع المتمثلة بدعاوى التطرف والراديكالية والرجعية، وعليه فان هذا البحث يحاول ان يستعرض المباني الفقهية التي اعتمدها السيد السيستاني في مواقفه واراءه في بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي ساهمت بشكل كبير ومحوري في تشكيل طبيعة وشكل النظام السياسي العراقي الجديد .

٣-يعمد هذا البحث الى وضع الإطار الفعلي الذي انطلق منه السيد السيستاني واعتمده في اراءه تلك، وهو ما يمثل أهمية كبرى تتيح للباحثين التعرف على تلك المباني والتي تعد المرتكزات الأساسية لبناء الدولة لدى رجال الدين والعلماء في مدرسة اهل البيت وهي بذلك مباني ومرتكزات عامة يمكن ان تنطبق عليهم لبناء الدولة بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان مع مراعاة الظروف والأجواء المحيطة بكل حالة من الحالات.

٤-أكد السيستاني (دام ظله) على أمرين:

أ. منح الصلاحيات في الأمور العامة للقائم على حفظ النظام وليس له (ولاية عامة) .

ب. شرعية الإنتخابات وقيام الفقيه (المُنتَخب) من الناس عامة بمهام الولاية على (الشؤون العامة)، ولا يمكن حصر الحُكم بالفقيه إلاّ من باب الاحتياط لعدم إحراز الدليل على ذلك، إلاّ انهُ من مصاديق التعامل مع االقانون والحفاظ على الدين وحُرمات الناس.

الملخص:

ان موضوع التداخل ما بين الدين والسياسة قديم قدم البشرية نفسها، وان بدايات هذا الموضوع قد نشأت مع نشوء أولى المجتمعات اذ حاول القادة الأوائل الخلط ما بين ما هو ديني وسياسي او حاولوا استثمار الدين في تعزيز السياسة، ومع ازدياد تعقيدات المجتمع

تعقدت هذه العلاقة وأصبحت موضع دراسة وجدل كبيرين وتحولت الى ظاهرة عامة تسود اغلب المجتمعات البشرية ان لم نقل كلها.
ولعل الامر اكثر تعقيدا حينما نتكلم عن الدين الإسلامي والتداخلات السياسية التي نتجت عنه او ما حاول البعض ان يخلقه من مزج ما بين الاثنين قد يكون في كثير من الأحيان قائم على أسس غير دقيقة او غير صحيحة، على الرغم من ان الإسلام كدين ذو صفة إنسانية عامة انما يشمل الجانب السياسي وما يخص المجتمعات فيه وقد عمل الفقهاء الإسلاميون على توضيح هذه العلاقة وإرساء هذه الأسس الصحيحة لها، وفي وقتنا الحالي يبرز السيد السيستاني كأحد اهم الأسماء التي عملت على (فك الاشتباك) ما بين الجانبين الديني والسياسي ومحاولة إقامة رؤية صحيحة تعالج العلاقة البينية ما بين الاثنين، لاسيما وان الوضع العراقي قد اصبح فيه المشهد الديني – السياسي مرتبكاً الى درجة كبيرة مما اوجب عليه ان يكون في مقدمة من يتصدى لان يوضح تلك العلاقة وان يعالجها وفق متبنياته الفقهية التي ترجع بأصولها الى منابع الفكر الإسلامي لمدرسة اهل البيت (عليهم السلام) مع الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة المحاذير التي يفرضها الواقع المتمثلة بدعاوى التطرف والراديكالية والرجعية، وعليه فان هذا البحث يحاول ان يستعرض المباني الفقهية التي اعتمدها السيد السيستاني في مواقفه واراءه في بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي ساهمت بشكل كبير ومحوري في تشكيل طبيعة وشكل النظام السياسي العراقي الجديد .
ولذلك يعمد هذا البحث الى وضع الإطار الفعلي الذي انطلق منه السيد السيستاني واعتمده في اراءه تلك، وهو ما يمثل أهمية كبرى تتيح للباحثين التعرف على تلك المباني والتي تعد المرتكزات الأساسية لبناء الدولة لدى رجال الدين والعلماء في مدرسة اهل البيت وهي بذلك مباني ومرتكزات عامة يمكن ان تنطبق عليهم لبناء الدولة بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان مع مراعاة الظروف والأجواء المحيطة بكل حالة من الحالات.
وقد أعتمد الباحث في تقسيم الدراسة الى مباحثٍ ثلاث مشفوعة بمقدمة وخاتمة ونتائج للبحث

اما المبحث الاول فقد تناول السيرة الذاتية والعلمية للسيد السيستاني ومفهوم مباني فقه الدولة ، حيث انتظم في مطلبين ،الاول تناول السيرة الذاتية والعلمية للسيد السيستاني اما الثاني تناول مفهوم مباني فقه الدولة في الُلغة والإصطلاح.

والمبحث الثاني تناول مبانى فقه الدولة عند السيد السيستاني، حيث انتظم في مطلبين الاول تناول مباني نظرية ارادة الأمة عند السيد السيستاني اما الثاني تناول الانتخابات وبناء مؤسسات الدولة عند السيد السيستاني.

والمبحث الثالث تناول قانون الاستفتاء على الدستور وفتوى الوجوب الكفائي عند السيد السيستاني حيث انتظم في مطلبين، الاول تناول قانون الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الجديد عند السيد السيستاني اما الثاني تناول فتوى الوجوب الكفائي❖(الحشد الشعبي) عند السيد السيستاني .

ثم انتهى البحث الى مجموعة من النتائج تعبر عن الاسس النظرية والمباني الكلية والتفصيلية في اعطاء تصور واضح لفقه الدولة عند السيد السيستاني وفق نظرية ارادة الأمة .

الهوامش:

(١) موقع مكتب السيد علي الحسيني السيستاني www.sistani.org

(٢) الجوهري ، الصحاح في اللغة وصحاح العربية ، ٢: ٢٣٣. ظ : ابن منظور ، لسان العرب ، ٨ : ٨٦ .

(٣) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ٤ : ٣٠٤ . ظ : بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، مادة (بنى)، ٢ : ٢٢٢ .

(٤) الفيومي : المصباح المنير، ١ :١٢٢، مادة (أصـل) . ظ : الفيروزابادي : القاموس المحيط ، ٣ : ٣٢٨ .

ظ : ابن منظور ، لسان العرب ، ١٠: ٨٩ . ظ: الطريحي ، مجمع البحرين ، ١: ٤٠ .

(٥) الفراهيدي ، كتاب العين ، ٣ :٣٧٠ . ظ : ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣ : ٤٦٥.

(٦) الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ،٧: ٢٨٤ . ظ : الجوهري ، الصحاح في اللغة ، ٦ : ٢٢٤٣

ظ :الفراهيدي : كتاب العين ، ٣ :٣٧٠ ظ : الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ٤ : ٢٨٩.

(٧) ابن منظور : لسان العرب، ـ، مادة ساس ، ١٠ : ٥٢٢ . ظ : الفيروز ابادي : القاموس المحيط ، ٢ : ٢٨٩

(٨) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ،٤ : ٣٤٠. ظ : الراغب الأصفهاني ،المفردات في غريب القرآن ، ٧ : ٥٥٣

ظ : الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ،٢ : ٩٠ . ظ : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ٤ : ٣٤٠ .

(٩) بطرس البستاني ، محيط المحيط : ٢١٢. ظ : مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز : ٢٣٤.

(١٠) الكوراني العاملي، نظرات إلى المرجعية: .٤.

(١١) العلّامة الحلي ، نهاية الوصول الى علم الاصول، ١: ٦٦ . ظ : الأصفهاني ، الفصول الغروية ، ١:٥.

(١٢) الصدر، دروس في علم الأصول- الحلقات الثلاثة ، ١ : ٢٠ . ظ : الفياض ، محاضرات في أصول الفقه: ٤

(١٣) المحقق الحلي ، معارج الأصول : ٤٧. ظ : العلامة الحلي، منتهى المطلب في تحقيق المذهب ، ١:٧.

ظ : الشهيد الأوّل ، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة ، ١ : ٤٠ . ظ : الصدر، دروس في علم الأصول، ١ : ٣٦.

(١٤) أبو فارس ، النظام السياسي في الإسلام: ٤٥٣. ظ : العيد ، النظام السياسي في الإسلام: ٢٣١.

(١٥) محمد مهدي شمس الدين ، الاجتماع السياسي: ٤٦.

(١٦) طارق البشري ، ماهية المعاصرة ، ، ٤٩- ٥٣.

(١٧) محمد عبد الرزاق الاتجاهات المعاصرة ، ٣٣. ظ: أبو صعيليك، جهود المعاصرين : ١١. ظ: بدوي بطانة، التيارات المعاصرة: ٥.

(١٨) مقابلة شبكة (cnn) في ٢٤/ ذي الحجة /١٤٢٤ هـ .

(١٩) د. نجوى الجواد : المرجعية الدينية والعراق الجديد : ٢٤٦ .

(٢٠) مقابلة مراسل واشنطن بوست في ٢٧ شعبان/١٤٢٤هـ .

(٢١) سؤال جمع من المؤمنين في ١٤/ ربيع٢ /١٤٢٥ هـ .

(٢٢) سؤال جمع من المؤمنين في ٢٦/ شعبان / ١٤٢٥هـ

(٢٣) سؤال: كيف ترى المرجعية شكل نظام الحكم المقبل في العراق؟ (هذا متروك لارادة الشعب العراقي، ولكن لما كان معظم العراقيين من المسلمين فمن المؤكد انهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الاسلامية المقدسة) ظ: حامد الخفاف : النصوص الصادرة : ٩٣ .

(٢٤)حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ٣

(٢٥)حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ٢٢

(٢٦) ينفي مقربون من السيستاني وجود رسائل متبادلة بين المرجعية الدينية وبول بريمر. ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ١٩١

(٢٧) فا رس طارق مكية، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق : ١٣ .

(٢٨) حامد الخفاف، الرحلة العلاجية : ٧١ .

(٢٩)عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف : ٢٣٤ .

(٣٠) بول بريمر، عام قضيته في العراق : ١٢١ .

(٣١) في حديث أجرته معه مجلة دير شبيغل الالمانية كان يستند في مفهوم هذه الدولة الى مبدأ العدالة والمساواة بين العراقيين جميعا في الحقوق والواجبات ، معربا عن إحباطه من تغيير نظام استبدادي عن طريق الغزو والاحتلال حيث استتبع ذلك مآس كثيرة منها انهيار مقومات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار وتفاقم الجرائم وتلف الكثير من الممتلكات العامة، وكانت اهم انشغالاته اعادة تأسيس الدولة العراقية على وفق الاسس المتقدمة ، وعن طريق مجلس منتخب يقر دستور يكتبه العراقيون من دون تدخل اجنبي .

(٣٢) حين تقدمت إليه مجلة التايم الأمريكية بسؤال حول موقفه من العمل السياسي اجاب مكتبه (المنهج الذي يؤمن به السيد هو عدم التدخل في الشأن السياسي الا فيما تحتمه الضرورة، ويرى ان هذا هو الاصلح لموقع المرجعية الدينية ومكانتها الروحية بين الناس) وكان يؤكد (ان القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في العراق لا تدعو الى قيام حكومة دينية، بل الى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة، وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بالتصدي لممارسة العمل السياسي، وأنها ترتأي لعلماء الدين ان يناوأ عن تسلم المناصب الحكومية) . ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ٢١٤.

(٣٣) سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة، لدى مراجع الحوزة العلمية : ٧٣ .

(٣٤) حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ٢٢٧ .

(٣٥) حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ١١٢ .

(٣٦) ❖في سؤال وجه اليه حول انتشار الفساد الاداري والرشوة في دوائر الدولة، أجاب ما نصه:(يحرم على الموظفين التخلف عن اداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعا، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية مما يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من المال من المراجع او غيره خلافا للقانون سحت حرام كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه، بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة .

❖حين تقدم اليه اعضاء السفارة العراقية في إيران بسؤال حول المفاضلة بين المراجعين أجاب:(عليكم بتطبيق التعليمات الصادرة من مراجعكم القانونية، وعدم استخدام الصلاحيات الممنوحة لكم بما يؤدي الى الاخلال بالعدالة بين المراجعين ويستتبع سوء سمعة العاملين في السفارة) . ❖ في جواب له عن اسئلة عن موضوع التجاوز على الكهرباء أجاب السيد علي السيستاني: " إذا كانت وزارة الكهرباء تمنع من ذلك فلا يجوز . ❖ سئل عن موضوع بيع الآثار وشرائها فأجاب: (لا يجوز بل لابد من إعادته الى المتحف العراقي) . ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة: ١٣٩

(٣٧) سؤال لوكالة الاسوشيتد برس الأمريكية حول حكومة ما بعد صدام، الجواب: (شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي ذلك ان تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه والمرجعية لا تمارس دورا في السلطة والحكم . ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ٢٢

(٣٨) لذلك لم تعترف المرجعية الدينية مطلقا بشرعية مجلس الحكم؛ لأنه لم ينبثق من الشعب، بل تم تشكيله من قبل سلطة الاحتلال، ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة: ١٢١ .

(٣٩) حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل : ٢٢٣ .

(٤٠) جاء فيها ان إقرار قانون الدولة للمرحلة الانتقالية سيجعل الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كبيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقا لمصلحة الشعب العراقي، وان هذا القانون لا يتمتع بتأييد معظم الشعب العراقي، وأن إدارج القانون في القرار الجديد لمجلس الأمن خطوة لن تكون مقبولة من عامة العراقيين وستكون له نتائج خطيرة في المستقبل ، طالبا ابلاغ اعضاء مجلس الأمن بذلك، معتذر من لقاء الابراهيمي (مالم يصدر من الامم المتحدة موقف واضح بان هذا القانون لا يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، ولن يذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشان العراق . ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ١١١.

(٤١) مركز انباء الامم المتحدة، – arabic\www.un.org.

(٤٢)حسب التقرير فأن الإعداد للانتخابات قد يستغرق حوالي ثمانية اشهر بعد تأسيس الاطارين القانوني والدستوري لعقد الانتخابات، وأوصى التقرير بتأسيس لجنة انتخابية عراقية لتبدأ العمل فورا

لتنظيم العملية الانتخابية، وتمكين إجراء الانتخابات في أسرع فرصة ممكنة، وأنه حالما يتم التوصل إلى اتفاق حول الإجراءات المبدئية فإن موعدا معينا للانتخابات يجب ان يحدد، وقد تم إخبار الفريق من قبل القادة الذين يمسكون بزمام الأمور في العراق انه يمكن الاتفاق على اطار قانوني لتأسيس دوائر انتخابية بحلول أيار ٢٠٠٤ ظ : اثير ادريس، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ م : ٩٩

(٤٣) حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ١١١ .

(٤٤)حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ١١٧.

(٤٥)افياء الزيادي. العلاقة بين العراق والامم المتحدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد : ١٢٩

(٤٦)بناء على الملاحق التي صدرت عن قانون إدارة الدولة الانتقالي، وهما الملحق رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ م الخاص بقانون الأحزاب والملحق رقم ٩٦ السنة نفسها الخاص بقانون الانتخابات.

(٤٧) بالقول: إن المرجعية الدينية دعمت تشكيل قائمة الائتلاف الوطني العراقي؛ لأن المواطنين كانوا أمام اول تجربة انتخابية حرة في البلد، ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة: ٢١١

(٤٨) وعن ذلك يقول(إلزام المواطنين بالمشاركة في الانتخابات .....صناديق الاقتراع) . ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ٢١٢

(٤٩)ففي خطبة صلاة الجمعة في (٢٠١٤/٤/٤م)، بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ٢١٤

(٥٠)لقاء الباحث مع سماحة المرجع حيث كان احد اعضاء اللجنة المكلفة بالعتبة العسكرية المقدسة

(٥١)حامد الخفاف، النصوص الصادرة : ٢٠٧ .

(٥٢)حيث قال (لم ييأس الاعداء وجدوا في تنفيذ خططهم لتفتيت هذا الوطن بتعميق هوة الخلاف بين ابناءه، واعانهم للأسف بعض اهل الدار على ذلك، حتى وقعت الكارثة الكبرى بتفجير مرقد الامامين العسكريين) وقال في بيانه إلى الشعب العراقي حول الفتنة الطائفية بتاريخ (٢٠٠٩/٧/١٩م) (انني اكرر اليوم ندائي إلى جميع ابناء العراق الغيارى من مختلف الطوائف والقوميات بان يعوا حجم الخطر الذي يهدد مستقبل بلدهم، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالها بالمحبة والحوار السلمي لحل كافة المشاكل والخلافات) ظ : حامد الخفاف، النصوص الصادرة: ١١٩ .

(٥٣) هذا القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ (قانون الاستفتاء على مشروع الدستور) الذي نشر في جريدة العراق الرسمية (جريدة الوقائع العراقية) في العدد ٤٠٠٣ في ٣٠ اب ٢٠٠٥ السنة السابعة والاربعون في الصفحة الثانية

(٥٤)محمد علوش، داعش واخواتها من القاعدة الى الدولة الاسلامية : ٩١ .

(٥٥)عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد : ١١١

(٥٦) نبيل لطيف، المرجعية تقبر احلام الداعشيين والبعثيين، موقع الولاية الالكتروني، - wilayah.info.

(٥٧) نص البيان الذي نشره موقع مجلس النواب العراقي. قانون هيئة الحشد الشعبي ، ٢٦ تشرين الثاني، ٢٠١٦م : بناءا على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية استنادا إلى أحكام البند (أولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثا) من المادة (٧٣) من الدستور صدر القانون لسنة ٢٠١٦:

المصادر

١- أبو صعيليك ، جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة، دار القلم ، ١٩٩٥ .

٢- أبو فارس ، النظام السياسي في الإسلام ، دار الفرقان ، عمان-الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧-١٩٨٦ .

٣- ابن الأثير(ت٦٠٦هـ) ، النهاية في غريب الحديث ، نش مؤسّسة إسماعيليان للطباعة والنشر، قم ـ إيران ، ط ٤

٤- ابن منظور: محمّد بن مكرم (ت: ٧١١هـ). لسان العرب، ط١ ١٤٢٦هـ، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان

٥- الأصفهاني :الشيخ محمد حسين الفصول الغروية في الأصول الفقهية ،تح : عباس القطيفي، ط ١، نش : مط ذوي القربى.

٦- اثير ادريس، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه ، العلوم السياسية ، جامعة بغداد.

٧- افياء الزيادي. العلاقة بين العراق والامم المتحدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد

٨- بدوي بطانة ، التيارات المعاصرة في النقد الأدبي ، الناشر: دار المريخ. الطبعة: الثالثة

٩- بطرس البستاني ، محيط المحيط ، الناشر: مكتبة لبنان.

١٠- بن فارس : أحمد بن فارس بن زكريا معجم مقاييس اللغة، نش: مؤسسة بدران ١٩٦٣م، بيروت- لبنان.

١١- بول بريمر، عام قضيته في العراق ، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت .
١٢- الجوهري ، اسماعيل بن حماد (ت :٣٩٣ هـ) الصحاح في اللغة وصحاح العربية ، تحقيق احمد عبد الغفور العطار ط ٤ ، ١٩٨٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ٢: ٢٣٣.
١٣-- الخفاف : حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، دار المؤرخ العربي بيروت، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧م
١٤- الخفاف : حامد ، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني دام ظلة وازمة النجف عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت لبنان الطبعة: الاولى ٢٠١٢
١٥- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف الأشرف النظام ومشاريع الإصلاح ، دار المؤرخ العربي بيروت ، ط٢ ، ٢٠١١م
١٦- حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل ، الناشر: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ٢٠٠٨ .
١٧- الراغب الاصفهاني: الحسين بن محمد بن المفضل (حدود ٤٢٥ هـ)المفردات في غريب القران ، ط١، ١٤١٠هـ، نش: مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران
١٨- سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة، مكان النشرالعراق- النجف الأشرف ، سنة النشر٢٠١٠ م
١٩- الشهيد الأوّل ، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة ، تحقيق ونشر: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث ، ط١ ١٤١٩هـ
٢٠- الصدر: محمّد باقر.دروس في علم الأصول- الحلقات- ط١، ١٩٧٨هـ ، نش: دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان.
٢١- طارق البشري ، ماهية المعاصرة ، الناشر: دار الشروق، القاهرة الطبعة: الأولى ٢٠٠٢م

٢٢- الطريحي: فخر الدين بن محمّد مجمع البحرين، ط١، تح: أحمد الحسيني، نش: المكتبة المرتضوية، طهران- إيران.
٢٣- عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد، منشورات دار الكتاب العربي، سنة النشر: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٢٤- العلّامة الحلي: الحسن بن يوسف بن المطهر تهذيب الوصول إلىٰ علم الأصول، نشر: مؤسسة الإمام علي ، ط١ (٢٠٠١) لندن.
٢٥- العلّامة الحلي: نهاية الوصول الى علم الاصول ، ط٢، ١٩٨٦م، نش : دار الأضواء بيروت- لبنان.
٢٦- العلّامة الحلي: منتهى المطلب في تحقيق المذهب ، نشر: مؤسسة الإمام علي ، ط١ (٢٠٠٠) لندن.
٢٧- العيد، سليمان بن قاسم، النظام السياسي في الإسلام، دار النشر: دار الوطن للنشر، سنة النشر: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٢٨- فا رس طارق مكية، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العرق، دار البذرة، النجف الاشرف، ط ٢ .
٢٩- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، كتاب العين ، مط الصدر المغيب ، نش دار الهجرة ط٢ .
٣٠- الفيروز آبادي :مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٦ هـ) القاموس المحيط، دار الجيل ، لبنان .
٣٢- الفيومي : أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْمُقْرِي (ت : ٧٧٠هـ) ، المصباح المنير ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ، نشر دار الهجرة ، قم ، ايران
٣٣- الفياض ، محمد إسحاق (معاصر) ، محاضرات في أصول الفقه ، ط ٤ ، مؤسسة احياء اثار السيد الخوئي ، لندن .
٣٤- العاملي، علي محمد قاسم الكوراني (معاصر)، نظرات إلى المرجعية ، نش: مؤسسة الإعلمي، ط١، ٢٠٠٣م

٣٥- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز، دار المؤرخ العربي : بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠١١م .
٣٦- المحقق الحلي: جعفر بن الحسن الهذلي معارج الاصول ، ط ١، ١٤٢٣ هـ ، نش: مطبعة سرور، قم – إيران.
٣٧- محمد مهدي شمس الدين ، الاجتماع السياسي في الاسلام ، بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٩م .
٣٨- د. محمد عبد الرزاق، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، دار الكلم الطيب - دمشق ط١ / ١٤٢٩هـ .
٣٩- محمد علوش، داعش واخواتها من القاعدة الى الدولة الاسلامية ، بيروت، الرياض للكتب والنشر، ٢٠١٥ ، ط١
٤٠- نجوى الجواد : المرجعية الدينية والعراق الجديد، دار المؤرخ العربي : بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠١١م .
٤١- نبيل لطيف، المرجعية تقبر احلام الداعشيين والبعثيين، موقع الولاية الالكتروني، - wilayah.info.
٤٢- مركز انباء الامم المتحدة، - arabic\www.un.org.
٤٣- موقع مكتب السيد علي الحسيني السيستاني www.sistani.org
٤٤- مقابلات مراسل واشنطن بوست في العراق مع مكتب السيد علي الحسيني السيستاني .
٤٥- مقابلة شبكة (cnn) في العراق مع مكتب السيد علي الحسيني السيستاني .